التطور الزراعى (*)

هل تقدمت الزراعة فى مصر فى الخمسين السنة الماضيـة . أجل . . لقد تقدمت تقدماً بارزاً فى هذه الحقبة . فمصر بلد جل اعتماده من قديم الزمن على الزراعة التى استقرت على نظم وقواعد هى وليدة الخـبرة الطويلة التى توارثها فلاحها جيـلا بعد جيل .

ولما كان معظم الأراضى يروى فى الأزمنة السابقة رياً حوضياً فقد كان الفلاح المصرى يرتب دورة زراعية ملائمة بحيث تشغل الأرض فى سنة بالحاصلات البقولية التى تترك فى الأرض بقايا غنية بالعناصر السمادية (الأزوت) التى تستفيد منها الحاصلات النجيلية وغـيرها مما يحل محلها فى السنة التالية ، ولم يك يستخدم فى فلاحة أرضه إلا أبسط الآلات مثل الفـأس البسيطة والمحراث الذى ما يزال يستخدم إلى اليوم . لا نتيجة لجمود الفلاح المصرى أو تقصيره فى الأخـذ بأساليب التقدم . ولـكن لأن هـذه الآله هى أفضل ما يلائم التربة المصرية من أنواع المحاريث وذلك لعـدم حاجة الأرض إلى حرث عميق أو قلب طبقة عليا مكان السفلى مما يغنى عنه بعض ظواهر الطبيعة بتشقق الأرض عقب حصاد الحاصلات الشتوية وظهور الأخاديد العميقة فيها وزيادة الحرارة داخلها بفعل الشمس والهواء الساخن . وهذه ظواهر ما لبث الفن أن أثبت أن نتائجها تساوى الحراثة العميقة وقلب الأرض .

ولما ازدهرت العلوم الزراعية الحديثة فى أواخر القرن التاسع عشر لم تقف مصر مكتوفة اليدين إزاءها بل أخذت بنتائج تقدم هـذه العلوم ولم تتأخر عن الانتفاع بكل ما جد من اختراعات ، وعندى أنه يجب على الباحث فى تقدم الزراعة المصرية خلال الخمسين السنة الأخيرة أن يتناول بالبحث ثلاث نواح كان لها أكبر الأثر فى تقدم الزراعة ونهضتها وهى :

أولا — تحسين وسائل الرى وتوفير المياه اللازمة لسد حاجة الزراعة وصرف الزائد من هذه المياه .

(*) مقال نشر فى الـكتاب الذهبى لمجلة « الهلال » بقلم حضرة صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا المدير العام للجمعية الزراعية الملـكية .

ثانياً — تقدم العلوم الزراعيـة كالكيمياء الزراعيـة والصناعية وعلم النبات والوراثة وعلوم الحيوان والحشرات .

ثالثاً — تقدم الشؤون الاجتماعية للفلاح ومحاولات تحسين الريف وحالة القرية والعناية بالصحة والأمن والتعاون .

كذلك يجب أن نشير إلى بعض المؤسسات البارزة التى كانت ذات أثر ظاهر فى ذلك التقدم وكانت خير أداة لتحقيقه . . . ففى سنة ١٨٨٩ أنشئت مدرسة الزراعة بالجيزة فكانت أول معهد زراعى فى مصر ثم أخذت تزدهر عاماً بعد آخر حتى أصبحت من أهم كليات الجامعة يتخرج فيها كل عام عدد وفير يزيد على المائتين بعد أن كان لا يتجاوز العشرة فى سنيها الأولى . . . وقد أثبت خريجوها فى مختلف الهيئات الزراعية الفنية وكان لهم القدح المعلى فى النهضة الزراعية المصرية .

وفى ابريل سنة ١٨٩٨ أنشئت الجمعية الزراعية الخديوية (الملكية الآن) برياسة المغفور له البرنس حسين كامل — وقتذاك — وبإنشائها وضعت النواة الأولى للنهضة الزراعية المصرية على أحدث الطرق العلمية والعملية .

وفى سنة ١٩٠٩ أنشئت مصلحة الزراعة على أكتاف طائفة كبيرة من موظفى الجمعية الزراعيـة الفنيين ثم أخذت فى الازدهار حتى أصبحت « وزارة » فى سنة ١٩١٤ وقد تم على يديها كثير من نواحى التقدم الزراعى الذى ستأتى الإشارة إليه .

ويتبع هـذه المنشئات فى الأهمية إنشاء مصلحة الأملاك الأميرية التى كانت خير عون لكل باحث فى الشؤون الزراعية .

ولنتكلم الآن عن كل واحدة من تلك النواحى على حدة :

تحسين وسائل الرى والصرف : لا جـدال فى أن الماء عامل حيوى للتقـدم الزراعى فى مصر . وقد فطن لذلك القائمون على شؤون الرى فى مدى الخمسين عاماً الأخيرة وكان من أثر ذلك إنشاء عدة مشروعات هامة كخزان أسوان وخزان جبل الأولياء بأعالى النيل وقناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط وسدى دمياط ورشيد وقناطر زفتى وقناطر محمد على التى أنشئت حديثاً بجوار القناطر الخيرية وكانت النتائج

المباشرة لهـذه المشروعات التدرج فى تحويل أراضى الحياض إلى أراضٍ تروى رياً مستديماً وأن أصبحت جملة المساحة الزراعية فى الوجه البحرى ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون بسبب استصلاح جزء كبير من الأراضى البور كما أصبحت جملة المساحة الزراعية من مختلف المحاصيل حوالى ثمانية ملايين ونصف مليون من الأفدنة بعد أن كانت منذ نحو خمسين سنة أقل من خمسة ملايين بفضل السياسة المائية التى تسير عليها البلاد والتي إن كانت نجحت نجاحاً ملحوظاً إلا أنها ساعدت على رفع مستوى الماء الجوفى إلى حد ظهرت آثاره السيئة على كثير من الأراضى التى كانت معروفة بخصوبتها بسبب تأخر مشروعات الصرف وعدم سيرها إلى جانب مشروعات الرى خطوة بخطوة مما تنبه إليه المسئولون وعملوا على تفاديه بشق المصارف فى طول البلاد وعرضها حتى بلغ مجموع أطوالها الآن نحو أحد عشر ألف كيلو متر أى أكثر من ضعفى ما كانت عليه منذ خمسين سنة فساعد ذلك على خفض مستوى الماء الجوفى وغسل الأملاح السطحية التى نشأت من ارتفاعه والسير بخطى واسعة إلى استصلاح الأراضى الواطئة فى شمال الوجه البحرى التى كانت تغمرها مياه البحر قبل إنشاء هذه المصارف .

تقدم العلوم الزراعية : ذكرنا أن مصر سايرت التقدم الزراعى من قديم وما كان ذلك ليتم بإصلاح وسائل الرى والصرف من غير أن يتناول هـذا الإصلاح أساليب الزراعة الفنية ومن غير الاستعانة بنتائج العلوم الزراعية بشعبها المختلفة فى تحسين التربة وإصلاح ما فسد منها وتوفير عوامل الخصب وقواعد التسميد بالأسمدة الكيماوية والعضوية والعمل على تحسين أنواع الحاصلات الزراعية وأشجار الفاكهة وأنواع الخضر بخلق أنواع جديدة وسلالات نقية واستيراد نباتات جديدة لم يسبق وجودها واستنباطها وغير ذلك مما يزيد المحصول ويساعد على تحسين نوعه وصفاته مما يلائم أوجه الاستهلاك المتعددة .

وقد خطت مصر فى هذا السبيل خطوات موفقة فما فتئ المختصون يبحثون افضل الطرق الزراعية التى تلائم كل نوع من أنواع الزرع والرى ووسائل الوقاية من الآفات الحشرية والفطرية مضافاً إلى ذلك تحسين نوع الحيوان للعمل وإدرار اللبن ووقايته من الأوبئة والأمراض الفتاكة وأخيراً مساهمة العلوم الزراعيـة فى إنشاء

الصناعات الزراعية والعمل على تقدمها فى الفترة الأخيرة من هذا العهد مما نلمسه فى الآونة الحاليـة بعد أن تعذر استيراد الكميات الكبيرة من الأغذية المحفوظة من الخارج .

وليس هنا مجال تفصيل ما أداه كل فرع من هذه الفروع على حدة وإنما حسبنا أن نذكر هنا للتدليل أن مساحة القطن فى سنة ١٨٩٢ كانت حوالى مليون فدان محصولها حوالى خمسة ملايين قنطار فأصبحت فى العهد الأخير حوالى مليون وثلاثة أرباع المليون من الأفدنة محصولها تسعة ملايين قنطار تقريباً . وكانت مساحة القمح فى سنة ١٩٠٢ مليون وربع مليون فدان محصولها سبعة ملايين إردب فأصبحت حوالى مليون ونصف مليون محصولها تسعة ملايين إردب تقريباً وكانت مساحة الأرز فى السنة نفسها أقل من أربعين ألف فدان فأصبحت تربو على نصف مليون فدان . وكان محصول السكر فى سنة ١٨٩٢ أربعة عشر مليون قنطار ونصف قنطار فبلغ فى سنة ١٩٤٠ ستة وخمسين مليون قنطار — وكانت جملة الصادرات الزراعية والحيوانية ثلاثة عشر مليون جنيه ارتفعت إلى أربعة وثلاثين مليون جنيـه . . . وفى هذه الأرقام وحدها أبلغ الدلالة على ما بلغته مصر من التقدم الزراعى وما أدته العلوم الزراعية لها من خدمات .

أما الصناعات الزراعية فإن من العجب أن مصر التى خصها الله بالخصب حتى أمدت فى الماضى كثيراً من البلدان بأغذيتها تستورد فى العهد الحالى من الأغذية الزراعية المشغولة وغير المشغولة ما يساوى ٢٫١٢٥٫٠٠٠ جنيه سنوياً ذلك أنها لم تفطن إلى مقدرتها على السير فى سباق الصناعة من مواردها الخام سواء أكانت صناعات زراعية أو تمت للزراعة بصلة مثل الغزل والنسج . وسبب ذلك فى الغالب ما كان يظن من عدم صلاحية الجو أو عدم توفر الوقود أو عدم صلاحية المادة الخام الموجودة . بيد أن الأبحاث الأخيرة التى ظهرت أولى نتائجها فى المعرض الزراعى الذى أقامته الجمعية الزراعية بالجزيرة بالقاهرة عام ١٩٢٦ كشف لأعيننا عن صناعات محلية كثيرة كنا نجهل وجودها بين ظهرانينا .

تحسين الشؤون الاجتماعية فى الريف : لما كان العامل الزراعى هو العمود الفقرى فى بنيان الثروة الزراعية وتقدمها فإنه كلما تحسنت شؤونه وزادت صلاحية

حاله بزيادة امنه وحمايته من الأمراض مع تثقيفه وتوفير رزقه وتأمين عياله وحماية ملكيته الصغيرة ومنعه من الوقوع فى أيدى المستغلين زاد نصيبه من العمل على تقدم الزراعة على الوجه المرغوب . وإذا نحن نظرنا إلى ما عمل فى سبيل تحقيق الأغراض السابق ذكرها فى مدى الخمسين عاماً نجد أنه قد تم منها شىء ليس بالقليل . ونبدأ بما تم لحماية ملكيته الصغيرة من الضياع فنشير إلى قانون الخمسة أفدنة الذى يمنع نزع ملكية الفلاح الصغير . ثم إنشاء بنك التسليف الزراعى الذى يقرضه المال اللازم لأعماله الإنشائية بفوائد قليلة وبعده بالتقاوى والأسمدة بأسعار معقولة وبالأجل فينجيه من الوقوع فى شراك المرابين والمستغلين لضعفه وحاجته . .

وليس أقل مما تقدم أهمية التعاون الزراعى وإنشاء الجمعيات التعاونية ومزاياها معلومة لا تخفى على أحد . كذلك عمل الشىء الكثير فى سبيل دراسة الأمراض المتوطنة التى كانت تفتك بالفلاح وأنشئت المستشفيات الثابتة والمتنقلة بين القرى لمحاربة هذه الأمراض وعلاج المصابين بها .

أما عن مسكن الفلاح أو « وكره » الذى يأوى إليه مع عياله وماشيته فإن العناية لم تبذل فى تحسينه إلا منذ عهد قريب ولم تتعد دائرة ضيقة بدأها المغفور له الملك فؤاد حيث أنشأ فى مزارعه مساكن تتوفر فيها شروط الصحة من شمس وهواء . وفى سنة ١٩٣٢ وجهت الجمعية الزراعية الملكية عنايتها نحو هذه الغاية . فأنشأت عزبتين نموذجيتين — افتتحت الأولى منهما فى سنة ١٩٣٤ والثانية فى سنة ١٩٣٦ وجعلتهما نموذجيين كاملين للزراع يقتدون بهما حيث تتوافر فى منازلهما الشروط الصحية مع مراعاة القواعد الملائمة للبيئة الريفية ومدت هذه البيوت بالمياه اللازمة للشرب وأنشأت حمامات ومغاسل ودار ندوة يجتمع فيها أهل القرية ويقيمون فيها أفراحهم ومآتمهم ومسجداً للصلاة ومدرسة أولية وبالجملة كل ما يكفل للمقيمين بهما الراحة بعد عنائهم اليومى .

ومع أن بعض كبار الزراع أخذوا يقتفون أثر هذه الحركة المباركة إلا أن معظمهم كثيراً ما يتردد فى إنشاء مساكن للفلاحين بسبب ارتفاع التكاليف ظناً منهم أنه يتحتم أن يكون البناء الجديد بالطوب الأحمر أو الحجارة لكى تتوافر فيه الشروط الصحية المطلوبة ولكننا أثبتنا بإنشائنا العزبة النموذجية الصغيرة المبنية بالطوب

الأخضر أنه يمكن توافر الشروط الصحية اللازمة مع البناء بالطوب الأخضر . وليس هـذا بدعة فقد شاهدت فى رحلاتى بالولايات المتحدة فى أمريكا أن بعض الولايات الجنوبيـة التى يماثل جوها طقس بلادنا تقيم بعض المساكن والمكاتب الحكومية والفنادق فى المدن من الطوب النيىء . والواقع أن فلاحينا فى تفتيش بهتيم يفضلون سكنى بنـاء الطوب الأخضر نظراً لتكييفه جو الغرف بحيث يقيه ارتفاع الحرارة فى الصيف وانخفاضها فى الشتاء . وعندى أنه يستطاع تعميم استعمال الطوب الأخضر فى الوجه البحرى أيضاً ما عدا الأقاليم الشمالية النائية التى تكثر فيها الأمطار ويقرب مستوى المـاء من سطحها .

ولا بد من الإشارة إلى إنشاء مصلحة الشؤون القروية بوزارة الصـحة . ثم وزارة الشؤون الاجتماعية التى يدخل ضمن نشاطها العناية بشؤون الفلاح جميعاً . وقد ظهرت بعض أوجه نشاطها فى تحسين حال القرية والفلاح . فكان من باكورة أعمالها إنشاء المراكز الاجتماعية فى بعض القرى ولهذه المراكز أهمية كبرى إذ هى تكفل العناية بالقرى من الوجهة الصحية والتعاونية والاقتصادية وتجمع بين الطبيب والزائرة الصحية والمرشد الاجتماعى والمرشد الزراعى وما يتطلب كل واحد منهم من منشـآت خاصة بأوجه نشاطه كالحمامات والمغـاسل ودور الأمومة ودور الطفولة وغيرها . وقد أنشأت الجمعية الزراعية مركزاً اجتماعياً خاصاً فى تفتيش بهتيم مساهمة بذلك فى هذه الحركة الطيبة .